الأمم المتحدة

A/58/PV.85

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٨٥**
الأربعاء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان هنت ..... (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢١ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراع

رسالة من جنوب أفريقيا يُحال بها التقرير النهائي لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ (A/58/623)

مشروع القرار (A/58/L.59)

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أخاطب الجمعية لكي أعرض تقرير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ المعروض عليها في هذه الجلسة.

لقد صادف تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ نهاية رئاسة جنوب أفريقيا نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وسرَّنا أن نسلِّم رئاسة نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ إلى كندا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ونشيد بالكنديين على اجتهادهم ودقة رئاستهم لعملية كيمبرلي حتى الآن.

ومما له مغزى وأهمية أن تنتقل الرئاسة إلى كندا بوصفها بلدا رئيسيا لإنتاج الماس. ويؤكد ذلك على أن مسألة ماس الصراع ليست مسألة أفريقية. على العكس من ذلك، إنها مسألة تؤثر على كامل المجتمع العالمي لإنتاج الماس والاتجار به وتصنيعه. ولا يمكن كفالة نزاهة أي نظام لمكافحة ماس الصراع إلا من خلال التزام جميع الأطراف الرئيسية في صناعة الماس.

لذلك السبب، من الجدير بالإشادة أن عملية كيمبرلي نالت هذا التأييد الواسع النطاق وهي تحظى الآن بمشاركة جميع المراكز الرئيسية لإنتاج الماس والاتجار به وتصنيعه. ونحن بحاجة إلى مواصلة تشجيع مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في عملية كيمبرلي بحيث يمكن أن يكفل لها تغطية كاملة لجميع أنشطة الاتجار بالماس.

وفي السنة الماضية، أحرز تقدم جيد في تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ومما يتصف بأهمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-30860 (A)

كبرى النتيجة التي أسفر عنها الاجتماع العام الذي عقد في صن سيتي بجنوب أفريقيا حيث تم التوصل فيه إلى إجراءات للرصد والتحقيق لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وتظل الإجراءات طوعية، ولكن هذا هو التزام الأطراف في عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ حيث نتوقع كامل تعاون جميع الحكومات في السماح بالتحقيق حينما تكون هناك تناقضات خطيرة.

وقد نفذت بنجاح بعثة استعراض إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ولاقت ارتياحاً من جميع الأطراف المعنية، ونحن على ثقة بأن بعثة الاستعراض المقترح إرسالها إلى جمهورية الكونغو ستساعد على إزالة التناقضات في أرقام تصدير الماس هناك وستشير إلى سبيل تحسين فعالية نظم الرقابة.

ونود أن نرحب بعروض جميع الأطراف في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لاستضافة بعثات استعراض، الأمر الذي لن يؤدي إلا لزيادة الثقة بالنظام وتقويته. وبالمثل تعتقد جنوب أفريقيا أنه بينما يجري تطوير السجلات الإحصائية بناء على نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، سيساعد تحليل تلك الإحصائيات على تعزيز النظام والتعرف على المشاكل الكامنة على نحو أكثر فعالية.

ونود أيضا أن نشكر مجتمع المنظمات غير الحكومية على اجتهاده في إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض وفي التأكد من أن النظام يزداد فعالية. وقد كانت هذه المنظمات شركاء أساسيين في هذه المبادرة بأسرها ونحن على ثقة من أن النظام سيواصل تلقي تأييدهم. واستعراضهم الحيوي للتطورات عنصر أساسي في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

وتود أيضا جنوب أفريقيا أن تشيد بصناعة الماس، ولا سيما المجلس العالمي للماس، على دعم نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وعلى المشاركة القوية في اجتماعاته. وتكمن أنشطتها في لب النظام وتأييدها أساسي. ونجاحها التجاري مهم لعدد من المشاركين، وكانت جنوب أفريقيا دوما، قادرة، بوصفها رئيساً، على الاعتماد على مشاركتها البناءة.

وفي ختام بياني، يعلم جميع أعضائنا أن مكافحة ماس الصراع بعيدة كل البعد عن الانتهاء. ويتعين علينا أن نحافظ على تكامل نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وأن ننفذ أحكامه. وتملي علينا خبرتنا في تنفيذ النظام أننا قد نحتاج إلى النظر في زيادة تطوير النظام كلما احتاج الأمر إلى ذلك. ونجاح آليات الاستعراض مهم في هذا الصدد، وكذلك ظهور قاعدة بيانات إحصائية قادرة على توفير صورة دقيقة عن التدفقات العالمية للماس الخام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا كي يعرض مشروع القرار A/58/L.59.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير كومالو لا على عرضه للتقرير اليوم فحسب، ولكن أيضا على العمل الممتاز الذي أنجزته جنوب أفريقيا بوصفها رئيسا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار الذي يعبر عن العمل المنجز حتى الآن وأنا ممتن للوصول إلى توافق قوي في الآراء تأييدا له. واسمحوا لي أن استرعي انتباه الجمعية إلى بعض البلدان الإضافية التي وافقت على أن تصبح من مقدمي مشروع القرار منذ إعداد الوثائق. ومقدمو مشروع القرار الإضافيون هم إندونيسيا وأنغولا وأوكرانيا وأيسلندا وإيطاليا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وزمبابوي وسيراليون والفلبين وكرواتيا وكوت ديفوار ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليسوتو ومولدوفا ونيوزيلندا.

ومن دواعي شرف كندا الكبير أن تتبوأ منصب رئاسة هذه العملية المهمة لعام ٢٠٠٤. وهذه المناقشة ومشروع القرار الذي سنعتمده مهمّان جداً نظرا للإشارة القوية التي يرسلانها. وبإعادة تأكيد الجمعية العامة على تأييدها للقرارات والإجراءات المتخذة، فهي ستعزز تصميم المشاركين في عملية كيمبرلي على التنفيذ الشامل لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ونحن نرى أن هذا التنفيذ الشامل والطويل الأمد ضروري لكفالة قطع الصلة بين ماس الصراع والصراعات المسلحة إلى الأبد.

ومن خلال عملية كيمبرلي، أحرزنا تقدما كبيرا في مكافحة الاتجار بماس الصراع. وبناء على الاجتماع المثمر جدا الذي عقد في صن سيتي، جنوب أفريقيا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، يجري التفاوض الآن على الأبعاد النهائية لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وينفذ النظام حاليا سبعة وأربعون مشاركا، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، مما يغطي الأغلبية العظمى للتجارة العالمية في الماس. ونحن على اتصال منتظم مع عدد من المشاركين المحتملين الآخرين بغية الترويج لأوسع مشاركة ممكنة في النظام.

ويتضح أن عملية كيمبرلي لها تأثير حقيقي. ومن المفهوم جيدا الآن أن الحكومات والصناعة والمجتمعات المدنية تتوقع وتتطلب أن يجري تنفيذ التجارة العالمية في الماس الخام على نحو منفتح وشفاف ومن خلال أسواق شرعية. وبغية إظهار المشاركين لالتزامهم بتلك المبادئ، أخذوا يصادرون شحنات الماس الخام التي تفتقر إلى شهادات منشأ من عملية كيمبرلي ويحاكمون المهربين.

والأهم على الإطلاق الإسهام الإيجابي الذي تحققه عملية كيمبرلي في البلدان التي عانت من الآثار المدمرة لماس الصراع. ومنذ بداية عمل نظام إصدار شهادات المنشأ، يجري توجيه قدر متنام من الماس عن طريق آليات حكومية رسمية. وفي سيراليون، على سبيل المثال، منذ مشاركة البلد في النظام، ارتفعت أرقام التصدير المسجلة قرابة ٢٠٠ في المائة، من ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٧٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، بينما ارتفعت أرقام التصدير المسجلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قرابة ٧٠ في المائة، من ٣٩٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٦٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣. وقد ربطت السلطات في كل من هذين البلدين صراحة وعلنا هذا الاتجاه الإيجابي بعملية كيمبرلي.

(تكلم بالفرنسية)

وينص مشروع القرار المعروض علينا عن قطع الصلة بين التجارة غير المشروعة في الماس الخام والصراعات المسلحة بوصفه إسهاما في منع الصراعات وتسويتها. وإسهام عملية كيمبرلي أساسي في ذلك الصدد ولذلك يستحق التأييد الكامل من الجمعية العامة. ونحن بالتالي مسرورون للغاية، مرة أخرى هذا العام، حيال التأييد الكامل والقوي من الأعضاء لمشروع القرار.

(تكلم بالانكليزية)

ويسهم نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ إسهاما حيويا في التنفيذ الحالي لاتفاقات السلام الهشة في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وليبريا عن طريق منع حصول السارقين المحتملين على الموارد. وبينما تترسخ تلك الاتفاقات، ستظل عملية كيمبرلي أداة مهمة لمنع نشوب صراعات في المستقبل.

وينخرط المشاركون الآن في المضي قدما بعملنا على أساس قوي تم إرساؤه تحت إشراف جنوب أفريقيا أثناء فترة رئاستها، وعلى أساس علاقة وثيقة مع صناعة الماس والمجتمع المدني. وتدور التحديات التي تواجهها عملية كيمبرلي هذا

العام – تحديات التنفيذ – حول الرصد الفعال وجمع الإحصائيات.

ومثلما يذكر مشروع القرار، أيد المشاركون في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي الذي عقد في صن سيتي، جنوب أفريقيا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي نظاما لاستعراض الأقران يتكون من ثلاث دعامات: أولا، تقديم تقارير سنوية عن التنفيذ الوطني؛ ثانيا، زيارات استعراض سنوية لجميع المشاركين؛ ثالثا، نشر بعثات استعراض في حالة وجود مؤشرات ذات مصداقية عن قدر كبير من عدم الامتثال.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا، بصفتها رئيسا، تلتزم التزاما قويا بتنفيذ ذلك القرار المهم. وبذلك، فقد أرسلت أول زيارة استعراض إلى الإمارات العربية المتحدة في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، يشجعنا أن قرابة نصف جميع المشاركين قد أعربوا عن الرغبة في تلقي زيارة استعراض طوعية، ونحن مقتنعون بأن بلداناً أخرى ستفعل ذلك في المستقبل القريب.

(تكلم بالانكليزية)

ويتناول مشروع القرار أيضا الجانب المهم المتمثل في قيام المشاركين في عملية كيمبرلي بتوفير الإحصائيات. وتحليل الإحصائيات عن إنتاج واستيراد وتصدير الماس الخام أساسي للتعرف على الاختلافات التي قد تشير إلى نقاط دخول محتملة لماس الصراع في التجارة الشرعية. وبالطبع، يشكل جمع المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها ومقارنتها من عدد كبير من البلدان المنتجة والمتاجرة تحديات كبيرة. وقد تحقق تقدم مهم في الأشهر القليلة الماضية، ومع ذلك، فالإحصائيات من أغلب المشاركين متوافرة الآن للمشاركين والمراقبين على موقع إحصائيات عملية كيمبرلي على شبكة الإنترنت. والمهمة الماثلة أمام نظام إصدار الشهادات هي الآن التحليل الروتيني لهذه البيانات لكفالة التنفيذ الفعال.

وقبل قرابة أربع سنوات، اجتمعت الدول الأعضاء في هذه القاعة لتأييد وضع تدابير فعالة لقطع الصلة بين الصراعات المسلحة وما يسمي بماس الصراع. ومثلما يعرب عنه مشروع القرار المعروض علينا اليوم، يمكننا الآن أن نشعر بالارتياح لأن لدينا تحت تصرفنا نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. فهو أداة أساسية في تحقيق هذا الهدف الحيوي للمجتمع الدولي ولتطوير الأمن البشري عن طريق منع الصراعات المسلحة التي تغذيها التجارة غير المشروعة بالماس في المستقبل.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار عن دور الماس في الصراعات المسلحة.

نحن ما فتئنا نسعى للتوصل إلى حل لمشكلة ماس الصراع منذ أصبحت آثارها المروعة والمدمرة معروفة في أواخر التسعينات. وقد عملنا بجد مع حكومات أخرى ومع صناعة الماس ومنظمات حقوق الإنسان لوضع نظام تجاري مضبوط للماس الخام. ونسعى إلى إيقاف تدفق ماس الصراع بينما نتجنب إلحاق الضرر بصناعة الماس الشرعية.

وقد شهدنا تقدما مدهشا صوب تحقيق ذلك الهدف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تعهدت ٣٦ دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، بالالتزام بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس الخام. وداخليا، أصدر كل مشارك في عملية كيمبرلي تشريعات لتنفيذ التزاماته بالعملية. وفي الولايات المتحدة، صاغ الكونغرس وأصدر قانون الماس النظيف ووقع عليه الرئيس بوش في غضون مجرد ثلاثة أشهر – وهو إجراء سريع على غير العادة في نظام الولايات المتحدة.

وبعد ذلك بسنة، بات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ساري المفعول. ونحن نعلم أنه يعمل بنجاح على بعض الصعد لأن شحنات الماس الخام بين المشاركين في عملية كيمبرلي يجري إيقافها وفحصها بشكل روتيني وقد ضبط بعض المشاركين شحنات كانت وصلت إلى بلادهم انتهاكا لعملية كيمبرلي.

وما قد يكون أبلغ من ذلك أن ممثلا من منظمة غير حكومية كانت ترصد العملية بدقة ذكر أنه التقى اثنين ممن كانوا يتاجرون سابقا في ماس الصراع وانزعجا بمرارة حينما ذكر لهما عملية كيمبرلي وتذمرا لأنها تسببت في وقف أعمالهما.

وقد ظل المشاركون يعملون بنشاط طوال العام الماضي، يحسنون ويصقلون النظام. وأكدنا لأنفسنا أن الجميع نفذ الحد الأدنى من تعهدات عملية كيمبرلي؛ واتفقنا على نظام لاستعراض الأقران؛ ونفذنا زيارات لاستعراض الأقران إلى اثنين من المشاركين وهناك زيارات أخرى عديدة محددة المواعيد. ولدينا الآن ٤٨ مشاركا، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، ويتضمن نظامنا الأغلبية العظمى من منتجي الماس الخام في العالم وتجاره ومستهلكيه.

وتفتخر حكومتي بدورنا القيادي في العملية – دور ظل الكونغرس لدينا يكرر التأييد له صراحة. ونحن ندرك أنه ما كان للنظام أن يُنشأ من دون قيادة عدد من المشاركين الرئيسيين، بما في ذلك عدد من الدول الأفريقية المنتجة. وفي الحقيقة، إن قائمة الحكومات التي أدت دورا رائدا تماثل في طولها قائمة المشاركين، لأنه ما لم يظهر كل مشارك ريادته، فلن يكتب النجاح لهذا النظام الطوعي.

ونحن نتقدم بشكر خاص إلى جنوب أفريقيا، التي ترأست عملية كيمبرلي بقدر كبير من الفعالية وحولت النظام من تصور إلى حقيقة؛ وإلى كندا، الرئيس الحالي، التي تنجز مهمة رائعة في زعامة عملية كيمبرلي في أوائل عهدها؛ وإلى روسيا التي ستصبح الرئيس المقبل. وأنوه أيضا بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة الأوروبية في التقدم بالعملية.

أخيرا، لم تكن عملية كيمبرلي لتقطع أبدا هذا الشوط لولا الدعم والمشاركة النشطين من جانب صناعة الماس والمنظمات غير الحكومية المعنية. فقد قدمت رؤية قيمة لما يجب القيام به لوقف وبال الماس المموّل للصراعات.

السيد أبو الغيط (مصر): تأتي مناقشة الجمعية العامة هذا العام للبند المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع“ لتؤكد مجددا على استمرار الحاجة إلى مواصلة العمل الجماعي الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة لتناول جذور وأسباب الصراعات من مختلف جوانبها، وخاصة في أفريقيا التي ارتبطت فيها الصراعات المسلحة لفترة طويلة بالاتجار غير المشروع بالماس، وذلك في الإطار العام لقضية مكافحة الاستخدام المشروع للثروات الطبيعية في عدد من الدول الأفريقية.

وفي هذا الإطار، يأتي نقاش اليوم بمثابة مراجعة دورية لتطور التعامل الدولي المتمثل في نظام التوثيق الذي تمخضت عنه عملية كيمبرلي مع أحد أخطر أسباب ومظاهر الصراعات في أفريقيا. ولقد اطلع وفد مصر على مضمون التقرير الذي تقدمت به الرئاسة المنصرمة لعملية كيمبرلي – حكومة جنوب أفريقيا – والذي يؤكد أن عملية كيمبرلي تمثل نموذجا جديرا بالاهتمام لمفهوم المشاركة بين الحكومات المعنية وشركات صناعة وتجارة الماس ومنظمات المجتمع المدني المعنية في مجال تعزيز وصون الأمن والسلم الدوليين، وذلك بدعم من الأمم المتحدة ممثلة في الجمعية العامة. كما أن التعاون الذي قدمته منظمة التجارة العالمية من خلال منح الدول المشاركة في نظام التوثيق تسهيلات للتطبيق، إنما يؤكد أن جميع أطراف النظام الدولي تتحمل مسؤوليات

مشتركة، وإن كانت متباينة، عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على أهمية مواصلة الجمعية العامة تشجيع وتعزيز المشاركة في نظام التوثيق من خلال اتخاذ قرار سنوي في هذا الصدد. كما نأمل أن تشهد الفترة القادمة المزيد من الخطوات نحو توسيع نطاق المشاركة في عملية كيمبرلي، والعمل على إيلاء الاهتمام المناسب بقضية رفع مستوى القدرات الفنية للحكومات المعنية في أفريقيا في مجال إحكام السيطرة على عمليتي التعدين والاتجار بالماس، لتأكيد توافقهما مع نظام التوثيق، وبما يدعم من إمكانية توجيه عائدات تلك الثروات لخدمة مجالات التنمية وتحقيق السلام والاستقرار من جهة، وعدم إعاقة الاتجار المشروع بالماس، بوجه عام، من جهة أخرى.

وهنا يتعين علينا أن نؤكد أيضا على ارتباط نجاح نظام التوثيق وقدرته على المساهمة في القضاء على ظاهرة الاستخدام غير المشروع للماس لتمويل الصراعات المسلحة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لإحكام السيطرة على أنشطة التعدين في الدول التي تعاني وطأة النزاعات الداخلية أو تلك التي تخطو أولى الخطوات على طريق السلام، مع ضرورة صياغة معايير واضحة تتيح اتخاذ قرار في توقيت مناسب لرفع الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن في بعض الأحيان على تصدير الماس من الدول الأفريقية الخارجة من النزاعات، وبما يمهد لإمكانية مساهمة عائدات الماس في تلك الدول في تعزيز قدرات الحكومات الانتقالية أو المنتخبة على تمويل جانب من مشروعات وبرامج إعادة البناء والتأهيل وتوفير فرص العمل ودعم الموازنة العامة للدولة. ولعل النموذج الذي اتبعه مجلس الأمن في حالة سيراليون يشير إلى التنسيق المطلوب بين المجلس وعملية كيمبرلي في دعم عملية بناء السلام بمفهومه الشامل.

ولا يفوت وفد مصر أن يسجل مع التقدير الجهود التي بذلتها حكومة جنوب أفريقيا في تبنّي مسيرة كيمبرلي وحشد الدعم الدولي لها ووضعها على طريق التنفيذ إبان رئاستها لنظام التوثيق خلال عام ٢٠٠٣. كما أننا نتطلع إلى قيادة ناجحة لعملية كيمبرلي تحت رئاسة حكومة كندا لها خلال عام ٢٠٠٤. ويود وفد مصر أن يؤكد على تأييده لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في هذا الصدد.

السيدة بوليدو سنتانا (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): إن الأثر الضار للاتجار غير المشروع بالماس الخام على تأجيج الصراعات المسلحة يتضح بشكل متزايد. ومنذ نظرت الأمم المتحدة في هذا الموضوع للمرة الأولى، أحرز تقدم هام في مكافحة الاتجار غير المشروع بالماس. ولا شك أن أهم عنصر لا يزال يتمثل في إنشاء عملية كيمبرلي، ومؤخرا، في تنفيذ نظامها لإصدار الشهادات الذي تشارك فنزويلا فيه. ونظام إصدار الشهادات آلية قيمة وملائمة للغاية لضبط ومنع تجارة الماس في مناطق الصراعات؛ وهو يؤثر تأثيرا مباشرا على تعزيز السلم والأمن الدوليين في نهاية المطاف.

يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفية أن ينوه بالعمل الهام الذي قامت به حكومة جنوب أفريقيا بالنيابة عن عملية كيمبرلي. لقد يسرت حكومة جنوب أفريقيا بمهارة، باعتبارها رئيسا للعملية، عمل تنفيذ نظام إصدار الشهادات خلال العام الأول من وضعه موضع التنفيذ. ونحن واثقون بأن الرئاسة الكندية للعملية هذا العام ستحافظ على التقدم الذي أحرز حتى الآن وتعززه. وبوسع كندا أن تعتمد على تعاون فنزويلا في مواصلة العمل لتحقيق أهداف عملية كيمبرلي ونظام إصدار الشهادات الخاص بها.

ويعتقد وفد جمهورية فنزويلا البوليفية أن من المهم للجمعية العامة أن تنظر في البند المعروض عليها. فالبند هام،

ليس بسبب طابعه فحسب، وإنما أيضا وبشكل أساسي لأنه يرتبط برؤية أوسع هي منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها. ونحن ندرك الأثر السلبي للاتجار بالماس في مناطق الصراع؛ وتلك التجارة مصدر تمويل للصراعات، وتيسر شراء ونشر الأسلحة، وفي الوقت نفسه، تكبح فرص النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يطيل، بالتالي، أمد دائرة الصراعات المفرغة. ومن هذا المنظور الشامل لمنع الصراعات وحلّها، فإن التصدي الملائم للمشكلة سيسهم بلا شك في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد فنزويلا مفهوما واسعا وشاملا للسلام يمكِّن من التصدي لجميع الأسباب والعوامل التي تؤثر على منشأ وتطور الصراعات، ويتضمن في الوقت نفسه التزام جميع الدول بالعمل على تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية تجعل القضاء على الأسباب ممكناً. وبلدنا عازم على الوفاء بجميع التزاماته بوصفه عضوا من أعضاء المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وبلدي لا يدخر جهدا في التعاون من أجل صون السلم والأمن الدوليين والوفاء بالأحكام المتعلقة بذلك. وتعبر مشاركتنا في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ عن ذلك التفكير وذلك الالتزام.

وما فتئت فنزويلا تشارك في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ منذ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وفي تلك السنة اتخذت الحكومة الفنزويلية التدابير الضرورية لتحقيق التنفيذ الفعال لذلك النظام بإصدار شهادات تنص على أن الماس الخام في الشحنة المعنية قد تمت معالجته وفقا لأحكام نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ومع ذلك، فإن أهمية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ليست مجرد أهمية سياسية، ولكنها أيضا أهمية اجتماعية – اقتصادية، نظرا للمنافع التي يمكن أن تولدها التجارة المشروعة في الماس عن طريق تهيئة الظروف الضرورية لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان، خصوصا فيما يتعلق بإيجاد الوظائف. وبالمثل، سيكون للتنفيذ الملائم لنظام إصدار شهادات المنشأ تأثير كبير على اقتصادات البلدان المشاركة حيث أنه سيصير آلية فعالة لقمع التهريب والتحايل على الجمارك.

وبينما يزداد عدد البلدان المشاركة في النظام، فإن تنفيذه سيؤدي إلى نتائج أفضل. وفي ذلك الصدد، وبوصفنا أحد مقدمي مشروع القرار A/58/L.59، نناشد البلدان التي لم تشارك بعد في الجهود التي تبذل الآن أن تفعل ذلك. ويثبت لنا بدء نفاذ هذه الآلية والتقدم المحرز في تنفيذها أنه من الممكن تحقيق الأهداف المرجوة حينما تكون للبلدان مصالح مشتركة وحينما يوجد تعاون حقيقي وإرادة سياسية. والأهم حتى من ذلك أنه من الممكن المضي قدما لتحقيق الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا. ولذلك، نكرر التأكيد على ندائنا للدول الأعضاء التي لم تشارك بعد في نظام إصدار شهادات المنشأ أن تنضم إليه، وتساعد بالتالي على تعزيز نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

السيد ديوب (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): ترحب بوتسوانا بتقرير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ الذي قدمه الرئيس السابق، جنوب أفريقيا، إلى رئيس الجمعية العامة بموجب القرار ٥٧/٣٠٢ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (A/58/623). وطلب القرار المذكور إلى رئيس نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ المعني بالماس الخام تقديم تقرير إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النظام.

وأود أن أشيد بجنوب أفريقيا على الأسلوب الممتاز الذي اتبعته في إرشادنا خلال المفاوضات الصعبة جدا في

عملية كيمبرلي. وأود أيضا أن أهنئ كندا وأرحب بها بينما تتولى رئاسة العملية.

إن التقرير يُظهر التقدم البارز الذي أحرزه النظام أثناء العامين الماضيين. أولا، بدأ سريان نظام إصدار شهادات المنشأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وفقا لما كان مقترحا. ومع ذلك، كانت البلدان المشاركة قد أعطيت مهلة حتى أيار/مايو ٢٠٠٣ لبدء التنفيذ الكامل لأدنى حد من المعايير التي يطلبها نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. واعتبارا من ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، تأكد أن ٤٤ دولة ومنظمة إقليمية واحدة – الاتحاد الأوروبي، تشارك في النظام. وقد أعربت دول أخرى عديدة منذ ذلك الحين عن رغبتها في الانضمام. والأبرز حتى من ذلك أن المشاركين اعتمدوا في نهاية المطاف توصية تنص على إنشاء آلية لاستعراض الأقران من أجل رصد تنفيذ النظام.

وبذلك، يكون نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، قد أنجز في نواح عديدة الولاية التي عهد بها إليه مجلس الأمن والجمعية العامة: إصدار نظام من شأنه تخليص تجارة الماس الخام المشروعة من الاتجار غير المشروع بماس الصراع الذي كان مسؤولا إلى حد كبير عن الكثير من البؤس البشري في بعض الصراعات في أفريقيا.

ويشكل الآن بدء سريان نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ تحديا كبيرا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة يتمثل في الامتثال الكامل للنظام، سواء كانت من الدول المنتجة للماس أو المصنعة له أو المستهلكة له. وهو يضع أيضا عبئا كبيرا على كاهل صناعة الماس ذاتها، من خلال المجلس العالمي للماس والرابطة الدولية لصانعي الماس وهيئات أخرى للتجارة، من أجل توعية أعضائها وعملائها بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. تعهدت صناعة الماس، أثناء المفاوضات، بما يلي: أولا، تنفيذ مدونة قواعد سلوك لمنع بيع أو شراء ماس الصراع؛ ثانيا، تنفيذ نظام للضمانات مفاده أن تتضمن جميع فواتير بيع الماس أو المجوهرات الماسية ضمانا خطيّا بأن الماس بمنأى عن الصراعات؛ وثالثا، إبلاغ الموظفين بسياسات الصناعة ولوائح الحكومة بشأن بيع الماس.

وستراقب أنظار المستهلكين وجماعات الضغط عن كثب تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وتعتمد مصداقية وفعالية العملية بقوة على خضوع صناعة الماس للمساءلة فيما يتعلق بالتعهدات التي قطعت لوقف الاتجار بالماس غير المشروع. ونحن، بوصفنا حكومات، سيتعين علينا بالتالي أن نتوخى اليقظة في تنفيذه.

وتظل بوتسوانا، بوصفها أحد المشاركين في علمية كيمبرلي، ونظرا لاعتمادها الكبير على صناعة الماس، ملتزمة بعملية كيمبرلي. فقد نفذنا النظام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد واصلنا عملية إدخال تحسينات على الضوابط الداخلية المتعلقة بالماس الخام، بما يشمل تصنيف إحصاءات الماس البوتسواني وتقديمها، وفقا لما يتطلبه مخطط إصدار الشهادات. ودلالة على التزامنا بالمخطط، دعت بوتسوانا مؤخرا بعثة من النظراء إلى القدوم إلى بوتسوانا من أجل استعراض أنظمتنا. ونتوقع أن يجري استعراض النظراء في شهر أيار/مايو أو حزيران/يونيه من هذا العام.

وقد شاركت بوتسوانا في تقديم مشروع القرار A/58/L.59 المعروض علينا مع تقرير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ونود أن نشيد بالرئاسة الجديدة لكندا التي قامت بعمل رائع في صياغة مشروع القرار. ونحث الجمعية العامة على اعتماد هذا المشروع بالتزكية.

السيد كونستانتينو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يسرنا جدا أن نشارك في هذه المناقشة الهامة بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون ”دور الماس في تأجيج

الصراعات''. ونهنئ كندا على انتخابها رئيسا لعملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٤. ونهنئ أيضا جنوب أفريقيا على العمل الممتاز الذي أدته وعلى مساهمتها المتميزة في عملية كيمبرلي خلال فترة رئاستها. وبديهي أن نؤيد بالكامل ما ورد في التقرير (A/58/623) من توصية قدمتها جنوب أفريقيا إلى الجمعية العامة.

ونود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا بصفته رئيسا لعملية كيمبرلي.

لقد بدأت الجهود المبذولة من أجل التصدي لمشكلة ماس الصراع قبل فترة من الزمن. فاتفق وزراء التعدين في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في الاجتماع الذي عقدوه في كيب تاون، جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٠، على حتمية التحرك الدولي من أجل درء الآثار السلبية التي قد تترتب على مشكلة ماس الصراع بالنسبة لتجارة الماس المشروعة، وهي تجارة تشكل مساهمة حاسمة في اقتصادات تلك البلدان. وعقد لاحقا في كيمبرلي منتدى فني لمعالجة الشواغل المتصلة بماس الصراع، فضلا عن سلسلة اجتماعات فنية تلاها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ اجتماع وزاري قدمت فيه البلدان الرئيسية المنتجة والمعالجة والمستوردة والمصدرة للماس توصيات بشأن مسألة ماس الصراع.

ونحن نؤمن بأن لدى الجمعية العامة – وخاصة بموجب اتخاذها القرارين ٥٥/٥٦ و ٥٦/٢٦٣ – دوراً حاسما تؤديه في قطع الصلة بين التعامل غير المشروع بالماس الخام والصراع المسلح، وذلك مساهمة في منع الصراعات المسلحة وتسويتها.

إن عملية كيمبرلي، على نحو ما ورد في تقريرها المقدم من جنوب أفريقيا إلى الجمعية العامة، تواصل التمتع بدعم واسع ومتنامٍ، وهي تمثل حاليا جميع البلدان الرئيسية المنتجة والمعالجة للماس والمتاجرة به. والتقدم المحرز في التنفيذ الدولي لعملية كيمبرلي إنما يبين ما يمكن للمجتمع الدولي تحقيقه في معالجة المسائل التي تثير قلقا دوليا خطيرا، من قبيل التجارة غير الشرعية بالماس. ويؤمل أن تواصل الأمم المتحدة دعم تنفيذ عملية كيمبرلي إذ أنها تساعد على ضمان التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بالاتجار بماس الصراع.

وقد أدت أنغولا منذ البداية دورا هاما في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة مشكلة التجارة العالمية بماس الصراع، والتي كان لها آثار مدمرة على السلام والأمن البشري في بلدان أفريقية عدة، بما فيها أنغولا. وأدت أنغولا أيضا دورا هاما في كفالة ترجمة القرارات المرتبطة بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن إلى إجراءات فعالة. لذا، فإننا نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار (A/58/L.59) المعروض علينا بالإجماع. وسوف نواصل بذل قصارى جهدنا من أجل كفالة متابعة النظر إلى مسألة ماس الصراع من منظور شامل عن طريق تنفيذ المخطط الدولي لإصدار الشهادات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د – ٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد كارّو كاستريّو (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، والبلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا

والنرويج، العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

إن قطع الصلة بين التجارة بالماس الخام وتأجيج الصراعات المسلحة قد أصبح الآن بندا راسخا متواترا على جدول أعمال الجمعية، على نحو ما ينبغي له أن يكون. فقد أدى بيع الحركات المتمردة للماس الخام إلى تأجيج بعض الصراعات المريعة التي اجتاحت أجزاء من أفريقيا على مدى العقد المنصرم. وقامت كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بالتصدي لهذه المسألة في السابق، وساهم ذلك بشكل حاسم في إقناع المجتمع الدولي – ولا سيما البلدان المنتجة للماس والمتاجرة به والأوساط الدولية لصناعة الماس – باتخاذ تدابير ملموسة لوقف تدفق ماس الصراع. وبوجه خاص، أدى ذلك إلى المساهمة بشكل أساسي في عملية كيمبرلي.

ويسعنا، في دورة الجمعية العامة لهذه السنة، القول بكل ثقة – ولعلنا نقوم بذلك للمرة الأولى – إن عملية كيمبرلي لم تعد مجرد عملية، حيث أنها أفضت إلى مخطط إصدار الشهادات المنبثق عن هذه العملية والمعمول به حاليا منذ سنة كاملة. وقد أوجد هذا المخطط خلال السنة المذكورة أجوبة على معظم الأسئلة التي ظلت دون جواب عقب صدور وثيقة إنترلاكن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

بذلك، تكون عملية كيمبرلي قد تصدت بصورة فعالة للتحدي المتمثل في كفالة أن يتمكن طالبو الانضمام إلى مخطط إصدار الشهادات المنبثق عن هذه العملية من الوفاء فعلا بالتزاماتهم عن طريق إنشاء لجنة مشاركة. وأدى ذلك إلى كفالة تطبيق الحد الأدنى من شروط المخطط بصرامة عند قبول مشاركين جدد، مع إفساح المجال في الوقت نفسه لأوسع مشاركة ممكنة في المخطط، على نحو ما طلبه قرار الجمعية العامة الذي صدر العام الفائت (القرار ٥٧/٣٠٢).

وعلاوة على ذلك، فإن عملية كيمبرلي، باعتمادها الاتفاق المتعلق باستعراض النظراء في الجلسة العامة السنة الماضية في صن سيتي، قد نهضت لمواجهة التحدي المتمثل في وضع أحكام للرصد الفعال والشامل. وإذا ما نُفذت هذه الأحكام بطريقة سليمة، فإنها ستساعد على ضمان مراعاة كل المشاركين لأحكام نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذا الرصد ضروري إذا أردنا منع حدوث ثغرات يمكن أن يدخل من خلالها الماس غير المشروع السوق الشرعية للماس.

ونود أن نشيد بقوة بجنوب أفريقيا على إدارتها عملية كيمبرلي خلال هذه المرحلة الحاسمة. وجنوب أفريقيا بوصفها رئيسا للعملية، عملت بقوة ولكن بصورة توافقية كانت تمس الحاجة إليها لحشد مختلف حكومات الإئتلاف وممثلي الصناعة والمنظمات غير الحكومية وراء مقصد مشترك. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره لكندا على توليها المهمة الصعبة المتمثلة في رئاسة عملية كيمبرلي في سنة ٢٠٠٤.

إن نظام كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، بعد أن عُزِّز بأحكام بعيدة المدى لاستعراض النظراء، أصبح الآن صكا قادرا على البقاء ومسنودا بجهد كبير على الصعيد الدولي – وفي حالتنا على الصعيد الأوروبي – لتنفيذ أحكامه. ومع ذلك، من الواضح أن عملية كيمبرلي لا تزال تتطلب الدعم القوي من الأمم المتحدة .

ويتعين علينا أن نتجنب أي شعور بالرضا عن النفس والتراخي بشأن تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وفي هذه السنة سيتمثل أحد التحديات الرئيسية للنظام في التنفيذ الفعال لنظام استعراض النظراء المتفق عليه السنة الماضية. والجماعة الأوروبية، بوصفها رئيسا للفريق العامل المعني بالرصد في عملية كيمبرلي، ستعمل على نحو

وثيق مع الرئاسة الكندية ومع المشاركين الآخرين في إنشاء برنامج للاستعراض يتسم بأكبر قدر ممكن من الشمول والفعالية. وقد يتعين على النظام أيضا أن يواجه حالات فردية لا تنفّذ فيها أحكامه كما ينبغي. وسيحتاج إلى التعامل مع تلك الحالات بصورة عادلة ولكن حاسمة. والدعم القوي الذي تقدمه الأمم المتحدة من شأنه أن يوفر للنظام السلطة والمسؤولية اللازمتين للقيام بذلك.

واسمحوا لي أن أبدي ملاحظة واحدة نهائية. إن العديد من الحروب التي وُضع نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لإيقاف تمويلها خمدت الآن. ولكن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن النظام، بوصفه أداة لمنع الصراع، لا يزال أساسيا. واعتماد مشروع القرار هذا (A/58/L.59) من شأنه أن يبعث رسالة قوية بأن المجتمع الدولي ليس راضيا عن نفسه فيما يتعلق باستمرار إمكانية الماس في تأجيج الصراعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.59، المعنون ''دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها''. أود أن أعلن أنه منذ أن عرضت كندا مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: إستونيا، بلغاريا، غيانا، لتوانيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.59؟

اعتُمد مشروع القرار *A/58/L.59* (القرار ٥٨/٢٩٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.